العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن من وجهة نظر موظفيها"
"دراسة ميدانية"

إعداد الباحثة:
المهندسة رزان محمد كنوش الشرعة

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن من وجهة نظر موظفيها، واستخدم الباحثون أسلوب المسح في تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على المديرين ورؤساء الأقسام العاملين والموظفين المختصين العاملين في الإدارة المحلية، لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الدراسة نظرية النظم والاتصال، والنظرية البنائية الوظيفية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- إن مستوى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها كانت منخفضة وبنسبة بلغت (51%).
- أن مستوى واقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).
- أن مستوى سياسيات واستراتيجيات وخطط إدارات العلاقات العامة للنهوض بالقطاع السياحي الأردني كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).
- أن مستوى سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الأردن، التحديات.

المقدمة:

إن نجاح الإدارة المحلية في تطوير وتنمية المجتمع المحلي يتوقف على مدى الإدراك بالتوجهات التنموية، وإصلاح وتطوير الإدارة المحلية الذي أصبح حتمية أولى على جدول أولويات المجتمعات، إذ أن وجود نظم الإدارة المحلية المؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق. وبالطبع فإن بناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو قرارات خاصة بذلك. وإنما لابد من الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور والإصلاح.

وتعد البلدية" أو "الهيئة المحلية" اللبنة الأساسية لبناء أي نسيج مجتمعي، وتنظم العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المحلي من منظور تنموي، ومن ناحية أخرى فإن البلدية هي التي تحدد أنواع وأشكال الأنشطة والقطاعات

الاقتصادية المختلفة في نطاق نفوذها وحدود سلطتها المحلية، ذلك من خلال برامج التخطيط المكاني والمخطط الهيكلي والتفصيلي الاستعمالات الأراضي، وتوزيع مختلف الأنشطة والقطاعات على الأراضي. [i]

وحاولت الطرق والأساليب الإدارية إيجاد صيغ إدارية وسياسية قادرة على السيطرة على الوحدات الإدارية في الدولة، فكانت صيغة الحكم المركزي مقابل الحكم اللامركزي، والإدارة المباشرة مقابل تفويض الصلاحيات والسلطات، ومن هنا تبلورت فكرة ما بات يعرف في الفكر النظري بالحكم المحلي أو الإدارة المحلية كواقع إداري جديد، وأصبحت مصطلحات لها أركانها ومميزاتها، وتتبناها العديد من دول العالم في سبيل إدارة هيئاتها المحلية. [ii]

ويعرف الحكم المحلي بأنه "أي منطقة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية لجبي جزء من إيراداتها".[iii]

ويتأثر نظام الإدارة المحلية من حيث الشكل والطبيعة والظروف والعوامل والقوى السائدة في المجتمع الذي يعمل فيه، فلقد أصبح من الأمور البديهية المعروفة أن نظام الإدارة المحلية يؤدي الوظائف الموكوله إليه بالاشتراك مع تنظيمات أخرى في داخل تنظيم أكبر يشكل كل هذه الأنظمة التي تتفاعل مع بعضها، وتؤثر فيه ويتأثر بها، فعند إنشاء أو تطوير أي نظام للإدارة المحلية، فإن الحكومة يجب أن تأخذ في اعتبارها هذه العوامل جميعها، وكلما قام تطوير نظام الإدارة المحلية على أسس سليمة تتفهم الظروف والعوامل البيئية التي يعمل بها النظام كلما كانت فرص النجاح كبيرة والعكس صحيح، فدراسة هذه الظروف يعتبر من المتطلبات الرئيسية لأي حركة إصلاح أو تطوير ويجب أن تتم على مراحل معينة تتفق مع التطوير الاقتصادي والاجتماعي في الدولة حتى يمكن لنظام الإدارة المحلية أن يتطور ويتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة في المجتمع.

كما أن الإدارة المحلية في الدول النامية تواجه مشاكل متعددة ولكن هذه المشاكل تختلف لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية ومستوى المعيشة الاجتماعية، والاردن باعتباره دولة نامية واجهت الإدارة المحلية فيه بالرغم من الاصلاحات التي حدثت وحتى الآن مشاكل تعرقل مسيرة وصول المجتمع الى طريق الكمال، وأن حل هذه المشاكل يؤتي بثمار طيبة للإدارة المحلية من جهة والأفراد (المجتمع) من جهة أخرى ورفع المستوى المحلي سيؤثر بطبيعة الحال على تطور البلد ككل.

لذلك يجب على القائمين على هذا القطاع إدراك التحديات، وايجاد السبل الكفيلة لتطوير وتشجيع وتحسين الادارة المحلية، لتساهم في تجاوز التحديات.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن التصاق البلديات وقربها من المواطنين يجعلها أكثر قدرة على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والتطلعات المحلية، كما يعطيها دعما ضروريا لتكثيف وحشد الطاقات وتعبئة للموارد، وموقعها هذا يهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية لتصبح واقعا ملموسا لتلبي حاجات وتطلعات الجماهير، ومن هنا يمكن القول إن الإدارة المحلية تجسد على أرض الواقع قناة أو صلة تنقل حاجات ومشكلات المجتمع من جهة، وتعيد إلى هذا المجتمع حلولا لهذه المشكلات، وتسهم في تحديد الوفاء بالحاجات من جهة أخرى.

ونظرا لكون الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تتمكن من تأكيد وحدة المجتمع وتوليد الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الأساسية.

وتأسيساً على ما سبق، ونظراً لأهمية البلديات وبرامجها، وأثرها على حاضر ومستقبل المجتمع، إضافةً إلى ندرة الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع، واعتماداً على خبرة الباحث وعمله كمهندس مدني واحتكاكه الدائم مع البلديات في إطار مهامه الوظيفية، وتلمسه لواقع البلديات وما تعانيه من صعاب ومعيقات، واستشعاراً للمسؤولية تجاهها، وإيماناً بدورها الفاعل في تنمية المجتمع بكافة فئاته وشرائحه ودعم صموده.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **ما التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن من وجهة نظر موظفيها؟ علما بأن التحديات تتمثل في الأسئلة الفرعية الآتية:**

1- ما مدى كفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن؟
2- ما مدى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها؟
3- ما واقع الإدارة المحلية الإداري والمالي في الأردن؟
4- ما هي سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع نفسه الذي تتناوله الدراسة وهو الإدارة المحلية بشكل عام، والذي أضحى يكتسب أهمية عالمية في الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية والفكرية، بسبب ملامسته للمطالب الإنسانية الأساسية، لاسيما في دول العالم الثالث وعليه تكمن الأهمية النظرية للدراسة في:

1- تطوير إدارات البلديات والحكم المحلي في الأردن.
2- تزويد الجهات المسؤولة عن تحديات الإدارات المحلية الأردنية.

3- محاولة رسم الخطط والسياسات التي تساعد في تطوير أداء العاملين في الإدارات المحلية الأردنية.

4- تضيف إلى المكتبة الإعلامية موضوعاً جديداً متعلقاً بالتحديات التي تواجه الإدارة المحلية الأردنية، وتوجيه الباحثين لإجراء مزيداً من الدراسات والبحوث في القطاعات الحكومية.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: نظريات الدراسة

1- نظرية النظم والاتصال:

في بدايات دراسات الإدارة المحلية لم يكن ينظر للبلديات كقطاع يمكن دراسته من الناحية الثقافية والاجتماعية، وكان الاهتمام بها يركز على كونها ظاهرة اقتصادية فقط، حتى جاءت التعريفات الحديثة للإدارة المحلية لتضع في اعتبارها النظر إليها من خلال مدخل النظم على اعتبار أنها تتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولدراسة أي تنظيم لابد أن تكون الطريقة منظمة، بمعنى تحليل المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحوي عدداً كبيراً من المتغيرات المرتبطة ببعضها، وبالتالي نظرية النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظرية الكلاسيكية والنظرية السلوكية، فهي تتصدى لتساؤلات لم تتصدى لها النظريتين السابقتين. [iv]

وتقوم هذه النظرية على أجزاء لها علاقة وثيقة ببعضها البعض، يتكون منها النظام، وهذه الأجزاء، هي كالآتي:[v]

– الفرد، وصفاته الأساسية كالتركيب السيكولوجي، أو هيكل شخصيته في المنظمة؛ لذا فمن أهم الأمور التي تعالجها النظرية اتجاهات الفرد وافتراضاته عن الناس والعاملين.

– الترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي، وما يتبعه من المناصب.

– التنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة أنماط العلاقات بين المجموعات، وأنماط تفاعلهم مع بعضهم، وعملية تكييف التوقعات المتبادلة.

– تكنولوجيا العمل ومتطلباتها الرسمية، فالآلات والعمليات يجب تصميمها، بحيث تتماشى مع التركيب السيكولوجي والفسيولوجي للأفراد.

وإن الجديد الذي جاءت به نظرية النظم أنها سمحت بتطبيق المنهج النظمي في مجال الإدارة والتنظيم، واعتبرت العنصر البشري ضمن مدخلات المؤسسة كنظام مفتوح إلى جانب باقي الموارد المادية والمالية والتكنولوجية، وتحصل المؤسسة على مقومات استمرارها من البيئة الخارجية التي تستقبل مخرجاتها من خدمات وسلع، فعمليات نظام إدارة الموارد البشرية تتمثل في مختلف الأنشطة والممارسات المتعلقة بالحصول على الموارد البشرية وتدريبها وتنميتها، كما تشمل العمليات المتعلقة بتوفير المناخ التنظيمي الملائم والمحفز للموارد البشرية، فالمنظمة نظام يشتمل على

عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها البعض باستمرار، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومن المهم أن يعرف المدير طبيعة النظم، وأن لكل نظام مدخلات ومخرجات، وأن المنظمة يمكن النظر إليها نظاماً مكوناً من أجزاء.[vi]

ويرى الباحثون أن نظرية النظم تعد من أحدث نظريات التنظيم، وعلى الإدارة المحلية في الأردن تطبيقها لكي تتمكن من تحقيق وظائفها (البحث، والتخطيط، والتنسيق، والإدارة، والتقييم)، فأجزاء النظرية ترتبط مع وظائف الإدارة المحلية، فكلاهما يهتم باتجاهات الفرد وحاجاته.

وسيتم توظيف هذه النظرية في الدراسة الحالية من خلال التعرف على ما يلي:

- وضع تحليلاً شمولياً وفعالاً في دراسة الإدارة المحلية في الأردن مجتمع الدراسة، والأنشطة التي تقوم بها.
- توضيح العلاقة المتبادلة بين الإدارة المحلية ومكونات البيئة المحيطة بها.

2- النظرية البنائية الوظيفية:

يعد المنظور البنائي الوظيفي من أهم المنظورات وأكثرها واقعية حيث ينظر للمؤسسة باعتبارها شبكة للعلاقات الاجتماعية، بحيث أن استمرار التنظيم ووجوده يعتمد على مدى التوافق والانسجام في شبكة العلاقات، والبنائية الوظيفية تركز على الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات المكونة للكل، ومن ثم فإن دراسة دور العلاقات كإدارة في ظل البنائية الوظيفية يضع لها دوراً محدداً في التنظيم بما يحقق الكفاءة والفاعلية في الأداء. [vii]

ويمثل المنظور البنائي الوظيفي إطاراً للعمل يشمل البنائية، وتمتد الاصول النظرية لذلك المنظور في النموذج العلمي الوضعي في كتابات "اوغست كونت، هربرت سبنسر، إميل دوركايم، وماكس فيبر، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون"، وترى النظرية أن الظاهرة الاجتماعية توجد كنتيجة للتفاعل داخل الابنية الاجتماعية، ووظيفتها هي تعزيز ذلك البناء، كما تنظر للتنظيم باعتباره رمزاً للتفاعل الاجتماعي أو ناتج التبادل الاجتماعي، بحيث يحدث نوع من التوازن بين العلاقات. [viii]

وتفترض النظرية أن التنظيم وعلاقاته يعد جزءاً من نسق أكبر، والعمليات التي تؤدي إلى وجود تلك التنظيمات مثل (التعاون، الصراع، الاتصال) تحدث كنتيجة للتفاعل بين أجزاء معينة في النسق تتأثر وتتكيف مع بعضها البعض، من أجل حماية البناء ككل، ويعد النموذج البنائي – الوظيفي نموذجاً ذاتياً، إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل، فالأفراد من خلال هذا النموذج يمارسون أنواعاً شتى من الأفعال، وأثناء تلك العملية يتبادلون العلاقات فيما بينهم، وإذا رأوا أنه من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية فلابد من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية، التي تهدف إلى الحفاظ على الكل، وهذا هو المعنى التقريبي للوظيفية، حيث هي الدور الذى يؤديه الجزء في الحياة الاجتماعية، ويقصد بالبناء الاجتماعي مجموعه العلاقات الاجتماعية التي تتكامل وتتسق من

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحدد بالأشخاص والاجتماعات، وما ينتج بينهم من علاقات وفقاً لأدوارها الاجتماعية التي تمارس في ضوء البناء الاجتماعي. [ix]

وترى البنائية الوظيفية أن المجتمع يمثل بناءات معقدة، كما لو كان تنظيماً معقداً، فإن الظاهرة الاجتماعية تعد أكثر من مجرد تجمع من الأفراد ككيان، وتنظر التفاعلية الرمزية للجزء حتى تفهم الكل، بينما البنائية الوظيفية تنظر للكل حتى تفهم الجزء، ويرى "ويلسون" أن المنظور الوظيفي ينظر للبناء الاجتماعي كما لو كان بناءً تنظيمياً يوجد كنتيجة للوظيفة، ومن منظور البنائية الوظيفية فإن التنظيمات المعقدة ما هي الا انساق، والبناء التنظيمي هو الانتاج للوظيفة التي يحددها البناء، ونظراً لأهمية ذلك المنظور فإنه يفيد في دراسة الاتصال بالمؤسسات، وخاصة الاتصال الجماهيري حيث تفيد أبحاث العلاقات العامة في البناء التنظيمي للمؤسسة. [x]

كما ترى هذه النظرية أن المجتمع يتكون من مؤسسات جماعية يصنعها الأفراد نتيجة حياتهم الاجتماعية المشتركة، ومن أمثلة هذه المؤسسات، الهيئات الاجتماعية الرسمية، وغير الرسمية، والرغبات الجماعية التي تتحول إلى هيئات ومؤسسات تنظم الأفراد تحت لوائها، كما هو الحال في النوادي الرياضية، والجمعيات، والشركات، والنقابات. [xi]

كما تمثل فائدة بنائية وظيفية تسهم في فهم بناء المؤسسة، والدور الذي يقوم به في الاتصال والعلاقات العامة في التنظيم كنتاج لوضعهم داخل البناء التنظيمي للمؤسسة، كما يفيد المنظور في دراسة العلاقات المتبادلة بين الممارسين ووظائفهم وأدوارهم، من خلال إدارة العلاقات بين شبكات العمل في المؤسسة.

وسيتم توظيف هذه النظرية في الدراسة الحالية من خلال التعرف على ما يلي:

- مكانة موظفو الإدارة المحلية في الأردن.
- مدى الكفاءة التي يتميز بها موظفو الإدارة المحلية في الأردن.
- طبيعة الوظائف التي توكل لإدارة المحلية، ومدى اسهامها في تحقيق الأهداف الكلية التنظيمية المتمثلة فيها.

ثانياً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإدارة المحلية الأردنية، كما تناولت دراسات أخرى تحديات ومشاكل التي تواجه الإدارة المحلية بشكل عام، ولكن موضوع التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن لم يحظ بعد بالدراسة والبحث الكافي، لذلك عرض الباحثون أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

ففي عام (2021) قام هشام بن زورق بإجراء دراسة بعنوان: "التحديات التي تواجه دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية: مركزية التخطيط والتنفيذ". [xii] هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية

المستدامة، وبينت النتائج **أنه** يستوجب تحقيق التنمية المحلية ضرورة إدراك حاجات المجتمع انطلاقا من القاعدة إلى القمة، وهو ما يفرض منح البلديات هامش استقلالية أكبر في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية، باعتبارها أقدر الهيئات على فهم احتياجات السكان التنموية. لكن نموذج التنمية المحلية المفروض من السلطة المركزية ينعكس سلبا على دور البلدية ويؤدي إلى تعطيل جهود المنتخبين البلديين في دفع عجلة التنمية ككل. ووفق هذا السياق نحاول بحث آثار التوجه السياسي والإداري ذي الطابع المركزي الذي يحكم علاقة السلطة المركزية بالبلديات، والذي يهمش بشكل مباشر وغير مباشر دورها في تحقيق التنمية المحلية ولاسيما من خلال مركزية التخطيط والتنفيذ.

وفي عام (2019) قام صلاح صبري بإجراء دراسة بعنوان: "الصعوبات التي تواجهها الهيئات المحلية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وسبل التغلب عليها بالتطبيق على بلديات محافظات شمال الضفة الغربية".[xiii] وهدفت الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجهها الهيئات المحلية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية في بلديات محافظات شمال الضفة الغربية، ومعرفة سبل التغلب على المعوقات التي تحد من نجاح التخطيط التنموي لدى الهيئات المحلية في شمال الضفة الغربية، ولتحقيق ذلك قام الباحثون بتصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة، وتم التحقق من صدقها وثباتها، وزعت بعد ذلك على عينة بلغ حجمها (41) بلدية أي ما نسبته (91%) من مجتمع الدراسة. وبعد جمع البيانات وتحليلها تبين أن مستوى الصعوبات التي تـــــواجه الهيئات المحلية كانت بدرجة كبيرة، كما تبين وجود فروق دالة إحصائيـــــا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة في الصعوبات التي تواجهها الهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، ومتغير عدد سكان البلدة/المدينة، ومتغير عدد العاملين في الهيئة المحلية، في حين تبين عدم وجود فروق تعزى لمتغير اسم الهيئة المحلية. كما تبين وجود علاقة خطية عكسية دالة إحصائيا بين عمر الهيئة المحلية والصعوبات التي تواجهها، وتبين أن أهم سبل التغلب على هذه الصعوبات يتمثل بالاستعانة بفريق استشاري متخصص ذي خبرة في مجال التخطيط التنموي للبلديات والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التخطيط التنموي في البلديات, وأوصت الدراسة باختصار دليل التخطيط التنموي وتبسيطه ليشمل الأدوات الرئيسة للتخطيط ومن ثم ترك هامش أوسع للوحدات المحلية في تكييف الادوات التي يمكن استخدامها، وكذلك تقديم حوافز مادية ومعنوية للمشاركين من المجتمع المحلي في عمل الخطة التنموية والقطاع الأهلي والخاص.

وفي عام (2019) قام أحمد فرغلي بإجراء دراسة بعنوان: "فعالية دور الإدارة المحلية في السياسات العامة: دراسة مقارنة".[xiv] وتتناول هذه الدراسة نظام الإدارة المحلية في كل من اليابان وماليزيا ومصر ومؤشرات فعالية دوره في صنع وتنفيذ السياسات العامة؛ والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجهها الإدارة المحلية في سبيل أداء دورها في السياسات العامة؛ واقتراح أساليب محددة لإصلاح الخلل في مكونات ونمط تفاعل الإدارة المحلية المصرية مع

البيئة المحيطة لرفع كفاءة وفعالية تعبئة الموارد المحلية كأساس للتنمية في مصر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011.

وفي عام (2018) قام محمد عبد الهادي بإجراء دراسة بعنوان: "دور الإدارة المحلية في دعم التنمية المستدامة في مصر".[xv] وكشفت الورقة البحثية عن دور الإدارة المحلية في دعم التنمية المستدامة في مصر. وتناولت هذه الورقة دور الإدارة المحلية في إطار كل من المحددات الدستورية وما تلتزم به الدولة من دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية وأيضا توفير ما تحتاج إليه الوحدات المحلية من معاونة علمية وفنية وإدارية ومالية. كما أشارت الورقة إلى المحددات الإدارية فيما يرتبط بحدود اختصاصات الإدارة المحلية فيما يتعلق باللامركزية المالية التي تتمثل في خمسة برامج فقط داخل المحافظات، وما ذكر صراحة حول الإدارة المحلية في رؤية مصر (2030)، ومتطلبات تطوير الإدارة المحلية ومستقبل التنمية المستدامة. واختتمت الورقة البحثية بأن الهدف الأساسي للإدارة المحلية يتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تمثل جزءاً من التنمية المستدامة، ولكن ظهرت معوقات تواجهها الإدارة المحلية في مصر في إحداث التنمية ومنها، وجود فجوة بين التشريع والممارسة في العمل المحلي، وكذلك عدم وجود مجالس محلية منذ ثورة 25 يناير 2011 حتى الآن، وتأتي مشكلة ضعف التمويل من أبرز التحديات التي تضعف من فعالية دور الإدارة المحلية في التنمية المستدامة.

وفي عام (2017) قامت المهداوي بإجراء دراسة بعنوان: "التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004–2015".[xvi] ووضحت الدراسة إن العراق جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية فضلا عن ذلك تأثره بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية، لذلك انتهج مسارًا جديدًا في التنمية وتحديدا بعد عام (2003)، واتجاهه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية وقانون المحافظات رقم (21) لسنة (2008)، فضلا عن دستور العراق الدائم لسنة (2005) التي كانت بيئة داعمة لمسار التنمية المحلية المستدامة إلا أنها لم تحقق نتائج إيجابية تلبي أولويات المحافظات، ولم تنعكس على تحقيق مستوى الرفاه المنشود لوجود تحديات أفرزتها البيئة الخارجية التي تتمثل بأحادية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على مورد وحيل لتمويل برامج التنمية المحلية المستدامة وضعف القاعدة الإنتاجية المتأتية من القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة – الزراعة) والتي تشكل ركائز مهمة للنمو المستدام، فضلا عن ذلك غياب معايير وأسس التمكين والإنصاف، في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والتي تلقي بظلالها على جهود تحقيق التنمية المحلية المستدامة والمضي بها قدما إلى الأمام.

وفي عام (2012) قام عدنان الشيحة بإجراء دراسة بعنوان: "الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: الوضع الراهن ونموذج مقترح".[xvii] وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن في الإدارة المحلية السعودية والتحديات التي تواجهها حالياً، وبينت النتائج أن الإدارة المحلية السعودية تواجه ضعفاً في الأداء بسبب تعدد المرجعيات وتداخل المسئوليات الإدارية والأدوار فيما بينهما. ويرجع ذلك لعدم وجود نظام تكاملي للإدارة المحلية يحدد الأدوار والمسئوليات

ويقنن العلاقة فيما بين المجالس المحلية، والهيئات المركزية ويمنحها الصلاحيات الإدارية والمالية المطلوبة، فالمجالس النيابية المحلية تعاني من ضعف الصلاحيات واقتصارها على سلطات استشارية غير نافذة، ولا تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وبالتالي لم ترق أدوارها وصلاحياتها لمستوى صناعة القرار المحلي وتوجيه التنمية المحلية. يحاول البحث صياغة نموذج تكاملي يضع تصوراً عاماً يوازن بين المركزية واللامركزية في عملية صنع القرار المحلي وكيفية توفير الخدمات والمشاريع العامة بالتمييز بين القرارات الوطنية المركزية ومقرها العاصمة الرياض، والقرارات المحلية وتحديد الأدوار والمسئوليات والصلاحيات بين الأجهزة المركزية ممثلة بالوزارات، والهيئات المحلية ممثلة بمجالس المناطق وكل من المجالس المحلية والبلدية. ويهدف النموذج إلى تحقيق التوازن بين كل من: القرارات المركزية والمحلية، والمسئوليات والصلاحيات، القرارات تكتيكية والقرارات الاستراتيجية، التمويل المركزي والتمويل المحلي، التحول من الإدارة القطاعية إلى الإدارة الشاملة، والمنافسة والتكامل بين الوحدات المحلية. إن تحقيق هذه التوازنات يتطلب قناعة تامة من القيادة السياسية في النظر أن تطوير مهام ومسئوليات الإدارة المحلية ومنحها الصلاحيات بات أمراً ضرورياً وملحاً وأولوية تتعلق بالأمن الوطني والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم العمل على إيجاد أليات تتضمن صناعة القرارات المحلية محلياً وإمكانية تطبيقها على المدى القصير والطويل على حد سواء.

ثالثًا: مفاهيم الدراسة

- **التحديات:** هي مجموعة المشكلات، أو المتغيرات، أو الصعوبات، أو العوائق النابعة من البيئة المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية.

والباحث يعرفها إجرائياً بأنها: مجموعة الصعوبات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن ويمثل وجودها إضعافاً كلياً، أو جزئياً في أداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

- **البلدية: هي** مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال إداري ومالي، ولها الحق في تملك الاموال المنقولة والاموال غير المنقولة، ولها بهذه الصفة ان تقاضي وان تنيب أو توكل عنها محام في الاجراءات القضائية، وبإمكانها ان تحدث وتعين وتلغي حدود منطقتها وسلطاتها ووظائفها بموجب احكام قانون البلديات رقم 22.[xviii]
- **الإدارة المحلية:** هي أحد اساليب التنظيم الإداري للدولة، ويتم خلالها توزيع الوظائف الإدارية بين كل من الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة او مصلحية وتتمتع بالاستقلال الاداري والمالي، حتى تتفرغ الحكومة

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المركزية لصياغة ورسم السياسات العامة للدولة، وحتى تتمكن الهيئات المحلية من ممارسة ما يناط إليها من وظائف واختصاصات مع خضوعها لإشراف ورقابة السلطة المركزية.

- **الإجراءات المنهجية للدراسة**

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة، أو موقف معين وتحليلها للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة أو الموقف حيث تستهدف هذه الدراسة التعرف على التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، ويعدّ أسلوب المسح من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية خاصة البحوث الوصفية والاستكشافية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، لدراسة التحديات التي تواجهها، واستخدم الباحث العينة الحصصية بالتطبيق على كل من بلدية (الموقر، الجيزة)، حيث بلغ عددهم (31) مبحوثاً مستخدماً أداة الاستبيان، والجدول رقم (1) يبين خصائص أفراد العينة.

جدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع	ذكر	18	58.1
	أنثى	13	41.9
العمر	35 سنة فأقل	7	22.6
	من 36 – أقل من 40 سنة	8	25.8
	من 40 – أقل من 44 سنة	4	12.9
	من 44 – أقل من 48 سنة	5	16.1
	من 48 – أقل من 52 سنة	3	9.7
	52 سنة فأكثر	4	12.9
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	7	22.6
	من 6 – أقل من 10 سنوات	5	16.1
	من 10 – أقل من 15 سنة	6	19.4
	15 سنة فأكثر	13	41.9
المستوى التعليمي	أقل من الثانوية العامة	-	-
	دبلوم	4	12.9
	بكالوريوس	24	77.4
	ماجستير ودكتوراه	3	9.7
المسمى الوظيفي	مدير	3	9.68
	رئيس قسم	8	25.8
	موظف	20	64.52

أداة الدراسة:

تم اعتماد الاستبانة أداة بحثية لجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، بعد أن تم تطويرها اعتماداً على خبرة الباحثون العملية الميدانية، والبحوث والدراسات السابقة، وتكونت استبانة الدراسة.

الصدق والثبات:

لقياس صدق الاستبيان فقد تم استخدام الصدق الظاهري من خلال عرضه على مجموعة من المحكّمين المتخصصين في الإعلام الذين أبدوا بعض الملاحظات، وفي ضوء توجيهاتهم قام الباحثون بإجراء بعض التعديلات عليه، ليصبح الاستبيان صالح للتطبيق النهائي.

وللتأكد من ثبات الاداة، فقد تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا وبلغت (0.89)، واعتبرت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمد الباحثون لاستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة والتي تم إعدادها خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها.
- معادلة طول الفئة والتي تقضي بقياس مستوى التحدي والتوافر.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نتائج الدراسة

1- ما مدى كفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن؟

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن

الترتيب بالاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الأهمية النسبية	الرتبة
5	يدرك الموظفون المهام الموكلة إليهم بدقة	2.42	0.50	%81	مرتفع	1
4	لدي دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الجمهور	2.35	0.49	%78	مرتفع	2
2	انخفاض مستوى كفاءة الكوادر البشرية في بلديتي	2.32	0.48	%77	متوسط	3
1	الكوادر البشرية في بلديتي غير كافية لإنجاز مهامها	2.29	0.46	%76	متوسط	4
3	تلقيت العديد من الدورات التدريبية في مجال التنمية	2.10	0.30	%70	متوسط	5
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لكفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارات المحلية في الأردن		2.30	0.30	%77	متوسط	-

يبين الجدول رقم (3) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بكفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لكفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين بين (2.10 – 2.42) بمتوسط كلي مقداره (2.30) على المقياس الثلاثي الذي يشير إلى المستوى المتوسط لكفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " **يدرك الموظفون المهام الموكلة إليهم بدقة**" بمتوسط حسابي بلغ (2.42) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.30)، وانحراف معياري بلغ (0.50)، وبنسبة مئوية بلغت (81%)، فيما حصلت الفقرة " **تلقيت العديد من الدورات التدريبية في مجال التنمية**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.10) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.30) وانحراف معياري (0.30)، وبنسبة مئوية بلغت (70%).

ويبين الجدول التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول كفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن. كما يشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. **وبشكل عام يتبين أن مستوى كفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً وبنسبة بلغت (77%).**

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2- ما مدى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها؟

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها

الترتيب بالاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الأهمية النسبية	الرتبة
5	يتوفر في مؤسستي التجهيزات اللازمة لإنجاز عملي.	1.90	1.01	%63	متوسط	1
1	من المناسب دمج البلديات الصغرى لزيادة كفاءتها وفاعليتها.	1.65	0.95	%55	منخفض	2
2	الهيكل التنظيمي والإداري مناسب لأهداف البلدية.	1.52	0.89	%51	منخفض	3
4	تحرص البلدية على استخدام الموارد بكفاءة.	1.45	0.85	%48	منخفض	4
6	تتوافر في مؤسستي وسائل الاتصال اللازمة لإنجاز العمل	1.45	0.85	%48	منخفض	4
3	تتمتع البلدية بالقدرة على حشد الموارد المالية والفنية.	1.19	0.60	%40	منخفض	6
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية في الأردن التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها	1.53	0.58	%51	منخفض	-

يبين الجدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتوافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتوافر مقومات العمل في الإدارات المحلية بين (1.19 – 1.90) بمتوسط كلي مقداره (1.53) على المقياس الثلاثي الذي يشير إلى المستوى المنخفض مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يتوفر في مؤسستي التجهيزات اللازمة لإنجاز عملي**" بمتوسط حسابي بلغ (1.90)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (1.53)، وانحراف معياري بلغ (1.01)، وبنسبة مئوية بلغت (63%)، فيما حصلت الفقرة "**تتمتع البلدية بالقدرة على حشد الموارد المالية والفنية**" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.19) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (1.53) وانحراف معياري (0.60)، وبنسبة مئوية بلغت (40%).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويبين الجدول التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية في الأردن التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها. كما يشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن **مستوى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية في الأردن التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها من وجهة نظر عينة الدراسة كانت منخفضة وبنسبة بلغت (51%).**

3- ما واقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن؟

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن

الترتيب بالاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الأهمية النسبية	الرتبة
1	تحرص البلدية على تحقيق الأهداف بفاعلية.	2.21	0.78	89%	مرتفع	1
3	تتمتع البلدية بالقدرة على ترتيب الأولويات التنموية.	2.19	0.85	70%	متوسط	2
5	يوجد عدد كبير من البلديات المستحدثة.	2.18	0.86	68%	متوسط	3
10	تحصل البلدية على حصة مناسبة من موازنة الحكومة.	2.15	0.83	66%	متوسط	4
2	تتمتع القرارات المالية الصادرة عن البلدية باستقلالية عن وزارة الحكم المحلي.	2.12	0.837	63%	متوسط	5
7	تكفي موارد البلدية لتغطية برامجها ومشاريعها.	2.09	0.888	59%	متوسط	6
9	تعاني البلدية من تضخم في عدد العاملين	2.06	0.887	59%	متوسط	6
4	تسعى المجالس البلدية للتوجيه الأمثل للموارد المالية وفق الخطط الموضوعة.	2.06	0.845	51%	متوسط	8
6	تعتمد البلدية على مصادر التمويل الخارجي للمشاريع التنموية والتطويرية.	1.99	0.925	51%	منخفض	8
8	يعطي قانون البلديات صلاحيات مناسبة للبلدية لجباية الأموال.	1.97	0.90	46%	منخفض	10
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لسياسات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني	2.15	0.86	62%	متوسط	-

يظهر الجدول رقم (6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بواقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لواقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن بين (1.97-2.21) بمتوسط كلي مقداره (2.15) على المقياس الثلاثي الذي يشير إلى المستوى المتوسط لواقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " **تحرص البلدية على تحقيق الأهداف بفاعلية.**" بمتوسط

حسابي بلغ (2.21)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (2.15)، وانحراف معياري بلغ (0.86)، وبنسبة مئوية بلغت (89%)، فيما حصلت الفقرة "**يعطي قانون البلديات صلاحيات مناسبة للبلدية لجباية الأموال.**" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.97) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (2.15) وانحراف معياري (0.90)، وبنسبة مئوية بلغت (46%).

ويبين الجدول التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول واقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن كما يشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى واقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

4- ما هي سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني؟

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني

الترتيب بالاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الأهمية النسبية	الرتبة
1	تقوم البلدية بتحديد الاحتياجات وترتب الأولويات لبرامجها ومشاريعها.	2.68	0.48	89%	مرتفع	1
3	تهدف البلدية لزيادة وعي العاملين بالمشكلات التي تواجه الإدارة المحلية	2.10	1.01	70%	متوسط	2
5	تحرص البلدية على مشاركة أصحاب الشأن في التخطيط المتكامل للتنمية	2.03	1.02	68%	متوسط	3
10	تحدد البلدية البرامج والمشاريع وتنسق بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في مناطق نفوذها	1.97	1.02	66%	متوسط	4
2	تقوم البلدية بتحويل وتدوير الموارد الطبيعية	1.90	1.01	63%	متوسط	5
7	توفر البلدية البني التحتية الأساسية في الأحياء (صرف صحي، ورصف طرق...).	1.77	0.99	59%	متوسط	6
9	تعمل البلدية على خصخصة مشاريع التدوير.	1.77	0.99	59%	متوسط	6
4	تخطط البلدية لتجميع مياه الأمطار وإعادة حقنها في باطن الأرض.	1.52	0.89	51%	منخفض	8
6	تنسق البلدية مع البلديات المجاورة في تقسيم الأنشطة على القطاعات المختلفة.	1.52	0.89	51%	منخفض	8
8	توظف البلدية وتوزع الأراضي في استعمالاتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	1.39	0.80	46%	منخفض	10
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني	1.86	0.48	62%	متوسط	-

يظهر الجدول رقم (7) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية؛ للنهوض بالمجتمع الأردني. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني بين (1.39 – 2.68) بمتوسط كلي مقداره (1.86) على المقياس الثلاثي الذي يشير إلى المستوى المتوسط لسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تقوم البلدية بتحديد الاحتياجات وترتب الأولويات لبرامجها ومشاريعها." بمتوسط حسابي بلغ (2.68)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (1.86)، وانحراف معياري بلغ (0.48)، وبنسبة مئوية بلغت (89%)، فيما حصلت الفقرة " **توظف البلدية وتوزع الأراضي في استعمالاتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.39) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (1.86) وانحراف معياري (0.80)، وبنسبة مئوية بلغت (46%).

ويبين الجدول التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني. كما يشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. **وبشكل عام يتبين أن مستوى سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).**

النتائج العامة:

استهدفت الدراسة إلى التعرف على **التحديات التي تواجه إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السياحية الرسمية الأردنية**، وقد توصل الباحثون إلى أبرز النتائج، وهي على النحو الآتي:

1- إن الإدارات المحلية في الأردن تواجه مجموعة من التحديات، والتي قام الباحث بتوزيعها على خمس مجموعات، وهي:

- تحديات تتعلق بالكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارات المحلية.
- تحديات تتعلق بالواقع الإداري والمالي للبلديات.
- تحديات تتعلق بمدى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها.
- تحديات تتعلق بسياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني.

2- إن من أهم التحديات التي تواجه الإدارات المحلية في الأردن عدم كفاية الكوادر البشرية وتأهيل العاملين في الإدارة المحلية في الأردن، ومن أهمها: أن الكوادر البشرية في البلدية غير كافية لإنجاز مهامها، وعدم تلقيت العديد من الدورات التدريبية في مجال التنمية

3- إن مستوى توافر مقومات العمل في الإدارات المحلية الأردنية التي من شأنها أن تسهم في فاعلية عملها كانت منخفضة وبنسبة بلغت (51%).

4- أن مستوى واقع الإدارات المحلية الإداري والمالي في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).

5- من أهم التحديات التي تتعلق بسياسات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني؛ أن البلدية لا تقوم بتنسيق مع البلديات المجاورة في تقسيم الأنشطة على القطاعات المختلفة، كما لا توظف البلدية وتوزع الأراضي في استعمالاتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

6- أن مستوى سياسيات واستراتيجيات وخطط إدارات العلاقات العامة للنهوض بالقطاع السياحي الأردني كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).

7- أن مستوى سياسيات واستراتيجيات وخطط الإدارات المحلية للنهوض بالمجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة وبنسبة بلغت (62%).

وصيات الواسة:

1- تبسيط الإجراءات وتسهيل حصول المواطن على حقوقه، فالتأخير في الأداء وصعوبة الوصول تفقد الإنسان متعة الحصول على حقه وتُحيل رضاه المتوقع إلى نقد أو رفض يدفع النظام السياسي ثمنه.

2- تقريب سلطة إصدار القرار من المواطن حتى يَسهل عليها فهم الحاجات وتقييم الطلبات وتقليل التكاليف على المواطن.

3- تعزيز المشاركة الشعبية في تحديد الحاجات وإصدار القرارات من خلال مجالس الإدارة المحلية المنتخبة.

4- تخفيف الواسطة والمحسوبية إلى حدودها الدنيا لقرب سلطة القرار من المواطنين ومعرفتهم الدقيقة بالظروف المحيطة بالقرار وتوجهات متخذيه.

5- القدرة الأفضل على تحسس تطلعات المواطنين بدقة ومعرفة التغيرات التي تطرأ عليها وأسباب ذلك.

6- تفريغ المراكز العليا في الدولة للتخطيط ووضع السياسات والإشراف على الأداء وتقييمه.

7- تعزيز الدور التنموي للوحدات الميدانية وتشجيع المشاريع الاستثمارية والتنموية وتشجيع قبول مبدأ الإسهام في تكاليف الخدمات وتخفيف تلك التكاليف وتسريع عملية الإنجاز والتوزيع العادل لمكاسب التنمية.

8- تشجيع المشاركة في العمل العام والإسهام في تحريك الأغلبية الصامتة، المتبرمة باستمرار لإحساسها بعدم وجود أي دور لها سوى التلقي والامتثال.

المراجع:

(i) أبو سمرة، سفيان. (2006). دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي. ورقة عمل مقدمة المؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي. الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.
(ii) الخلايلة، محمد. (2009). الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من مصر والأردن وبريطانيا. دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان. 23.
(iii) العكش، فوزي. (2003). الحكم المحلي والإدارة المحلية: الأسس والتطبيقات. ط3.
(iv) الشيخلي، عبدالرزاق. (2001). الإدارة المحلية: دراسة مقارنة. عمّان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 21-27.
(v) العبادي، محمد وليد. (1998). الإدارة المحلية وعلاقتها في السلطة المركزية.
(vi) Luc Boyer, Noël Equilbey. (2000). Organisation: Théories – applications. 2ed edition, 121-129.
(vii) علي، الحوات (1998). النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية.منشورات فاليتا. مالطا، 96.
(viii)(غربي، 2007، ص85)
(ix) Akoun, A., & Ansart, P. (1999). Dictionnaire de sociologie, collection Dictionnaires Le Robert. 520
(x) شيبه، 2013، ص99.
(xi) الحوات، مرجع سابق، 109-110.
(xii) زورق، هشام. (2021). التحديات التي تواجه دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية: مركزية التخطيط والتنفيذ. مجلة الاجتهاد القضائي، 13 (2)، 897-907.
(xiii) صبري، صلاح. (2019). الصعوبات التي تواجهها الهيئات المحلية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وسبل التغلب عليها بالتطبيق على بلديات محافظات شمال الضفة الغربية. مجلة جامعة القدس المفتوحة، 4 (12).
(xiv) فرغلي، أحمد. (2019). فعالية دور الإدارة المحلية في السياسات العامة: دراسة مقارنة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20(2)، 265-297.
(xv) عبد الهادي، محمد. (2018). دور الإدارة المحلية في دعم التنمية المستدامة في مصر. مجلة أبعاد، 5 (1)، 43-57.
(xvi) المهداوي، وفاء جعفر. (2019). التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004-2015. مجلة الإدارة والاقتصاد، 42 (120)، 423-442.
(xvii) الشيحة، عدنان بن عبدالله سليمان. (2012). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: الوضع الراهن ونموذج مقترح. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، 24 (1)، 87-112.
(xviii) وزارة الإدارة المحلية، قانون الادارة المحلية رقم (22) لسنه 2021.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"THE CHALLENGES FACING THE LOCAL ADMINISTRATION IN JORDAN FROM THE EMPLOYEE'S PERSPECTIVE"

"A FIELD STUDY"

ENGINEER: RAZAN MOHAMMAD KANOUSH ALSHARAA

Abstract:

The study aimed to know the challenges facing the local administration in Jordan from the point of view of its employees. The researchers used the survey method in applying the study tool (the questionnaire) to the managers, working department heads and specialized employees working in the local administration, to achieve the objectives of the study. The study used the theory of systems and communication theory, functional constructivist theory.

The study concluded a set of results, the most important of which are:

- The level of availability of the elements of work in the Jordanian local administrations that would contribute to the effectiveness of their work was low, at a rate of (51%).
- The level of reality of the administrative and financial local administrations in Jordan from the point of view of the study sample was medium, with a percentage of (62%).
- The level of policies, strategies and plans of public relations departments for the advancement of the Jordanian tourism sector was medium, at a rate of (62%).
- The level of policies, strategies and plans of local administrations for the advancement of the Jordanian society from the point of view of the study sample was medium, at a rate of (62%).

Keywords: local administration, Jordan, challenges.